المؤسسة العسكرية والتحول السياسي في ميانمار: تحليل تاريخي لإشكالية الهيمنة العسكرية في المدّة من دستور 2008 حتى انقلاب 2021

م.د. علي مكصد فضالة الزبدي
الكلية التربوية المفتوحة/فرع جبلة–بابل
وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: ميانمار، التحول السياسي، المؤسسة العسكرية، الهيمنة العسكرية، انقلاب 2021

الملخص:

شهدت ميانمار خلال المدّة بين عامي (2008–2021) نمطًا معقدًا من التفاعل بين المؤسسة العسكرية ومسار التحول السياسي، اتسم بازدواجية تجمع بين مظاهر الانفتاح السياسي واستمرار الهيمنة العسكرية. فقد أسّس دستور عام 2008 لبنية سياسية هجينة، كرّست دور الجيش بوصفه فاعلًا مهيمنًا داخل النظام، من خلال منحه صلاحيات دستورية واسعة، شملت التحكم بالمفاصل الأمنية وامتلاك نفوذ مؤثر داخل السلطة التشريعية، بما حدّ من قدرة القوى المدنية على إحداث تحول ديمقراطي فعلي.

وخلال المرحلة الممتدة بين عامي (2011-2020)، برز نموذج حكم شبه مدني عمل ضمن قيود مؤسسية رسمتها المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أفرز توازنًا هشًا بين الفاعلين السياسيين، وأبقى عملية التحول ضمن إطار شكلي لا يمس جوهر توزيع السلطة. كما أسهمت تلك البنية في إضعاف المؤسسات المدنية وتقويض استقلاليتها، في ظل احتفاظ الجيش بقدرة حاسمة على التدخل عند تهديد مصالحه الاستراتيجية، سواء عبر الأدوات الدستورية أو من خلال النفوذ غير الرسمي داخل مؤسسات الدولة المختلفة.

ومع تصاعد التوترات السياسية عقب الانتخابات العامة لعام 2020، انكشفت محدودية الترتيبات الدستورية في إدارة الصراع بين المدنيين والعسكريين، ليُفضي ذلك

إلى انقلاب عام 2021، الذي مثّل امتدادًا منطقيًا لبنية الهيمنة العسكرية، وليس تحولًا طارئًا في المسار السياسي. كما أبرزت تلك التطورات الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في ميانمار، بوصفها نتاجًا لاختلال مستمر في توازن القوة بين المؤسسات المدنية والعسكرية، الأمر الذي يفسّر قابلية النظام السياسي للارتداد، ويحدّ من فرص ترسيخ تحول ديمقراطي مستقر ومستدام.

المقدمة

تحتلّ دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والتحول السياسي موقعًا مركزيًا في أدبيات العلوم السياسية المعاصرة؛ نظرًا لما تثيره من إشكاليات تتصل بطبيعة السلطة، وحدود الانتقال الديمقراطي، وأنماط توازن القوى داخل الدولة. وفي هذا السياق، تبرز حالة ميانمار بوصفها انموذجًا دالًّا على تعقيدات الانتقال في الأنظمة الهجينة، حيث لم يؤدِّ إدخال المؤسسات الدستورية والانتخابية إلى تفكيك البُنية السلطوية، بقدر ما أسهم في إعادة إنتاجها بصيغ مؤسسية جديدة. فقد شكّل دستور عام 2008 إطارًا قانونيًا ظاهريًا لتنظيم الحياة السياسية، إلا أنه في جوهره كرّس استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية ممثلة في تاتماداو Tatmadaw، عبر منحها امتيازات دستورية وسياسية واسعة، الأمر الذي أفضى إلى نشوء نظام يجمع بين المظاهر الديمقراطية والمرتكزات السلطوية، ويطرح تساؤلات عميقة حول طبيعة التحول السياسي وحدوده الفعلية.

تتجلّى أهمية هذا البحث في كونه يتناول تجربة سياسية معاصرة ذات أبعاد نظرية وتطبيقية، إذ يسعى إلى تقديم تحليل معمّق لمسار التحول السياسي في ميانمار، من خلال ربط البُنية الدستورية بطبيعة الفاعلين السياسيين، وفي مقدمتهم المؤسسة العسكرية. كما تنبع أهميته من مساهمته في سدّ نقص نسبي في الأدبيات العربية التي تناولت هذه الحالة، مقارنةً بالاهتمام الواسع الذي حظيت به في الدراسات الأجنبية، فضلًا عن كونه يقدّم إطارًا تحليليًا يمكن توظيفه لفهم حالات مشابهة في دول أخرى تعاني من إشكالية هيمنة المؤسسة العسكرية. وبذلك، فإن البحث لا يقتصر على دراسة حالة بعينها، بل يسهم في إثراء النقاش العلمي حول إشكاليات التحول الديمقراطي في الأنظمة غير المستقرة.

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى أسهمت البُنية الدستورية والسياسية التي أُقرت في ميانمار منذ عام 2008 في تكريس هيمنة المؤسسة

العسكرية؟، وما انعكاسات ذلك على مسار التحول السياسي وصولًا إلى انقلاب عام 2021؟، ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتناول طبيعة الأثر الذي لعبته المؤسسة العسكرية في صياغة النظام السياسي، وحدود تجربة الحكم المدني، وأسباب تعثّر الانتقال الديمقراطي، فضلًا عن تفسير العوامل التي أدّت إلى عودة الجيش إلى السلطة بشكل مباشر. وتعكس هذه الإشكالية سعي البحث إلى الربط بين البُعد البنيوي (الدستوري والمؤسسي) والبُعد الديناميكي (السياسي والفاعلي) في تفسير مسار التحول.

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، من أبرزها تحليل الإطار الدستوري الذي نظّم العلاقة بين المدنيين والعسكريين، وتفسير طبيعة النظام السياسي الهجين الذي نشأ بعد عام 2008، وبيان حدود تجربة الحكم المدني في ظل القيود المفروضة عليها، فضلًا عن الكشف عن الخلفيات البنيوية والسياسية لانقلاب 2021. كما يسعى البحث إلى تقديم قراءة تحليلية مقارنة تُسهم في تعميم النتائج على حالات أخرى، بما يعزّز من القيمة التفسيرية للدراسة في حقل دراسات التحول الديمقراطي.

من حيث المنهج، يعتمد البحث على تكامل منهجي يجمع بين المنهج التاريخي، الذي يُستخدم لتتبع تطور دور المؤسسة العسكرية في ميانمار عبر مراحل زمنية متعاقبة، والمنهج التحليلي الذي يُعنى بتفسير طبيعة العلاقة بين الفاعلين السياسيين، فضلًا عن المنهج المقارن الذي يُوظَّف من خلال الاستئناس بتجارب دولية مشابهة، مثل تايلاند وباكستان؛ وذلك بهدف تعميق الفهم النظري للحالة المدروسة واستخلاص أنماط عامة يمكن تعميمها. ويستند البحث إلى مروحة واسعة من المصادر، تشمل الدراسات الأكاديمية الأجنبية، والمراجع العربية، والوثائق الرسمية، بما يضمن تحقيق قدر من الشمولية والموضوعية في المعالجة.

في ضوء ذلك، جاءت خطة البحث منسجمة مع الإشكالية المطروحة، حيث قُسّم إلى أربعة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول (الإطار الجغرافي–التاريخي لتطور المؤسسة العسكرية في ميانمار قبل دستور عام 2008)، في حين خُصص المبحث الثاني لتحليل (الإطار الدستوري والسياسي لأثر المؤسسة العسكرية في ميانمار بعد دستور عام 2008)، بينما عالج المبحث الثالث (المؤسسة العسكرية ومسار التحول السياسي في ميانمار 2010–2020)، وركّز المبحث الرابع على (انقلاب عام 2021 في ميانمار وإعادة

إنتاج الهيمنة العسكرية). وبهذا التقسيم، يسعى البحث إلى تقديم معالجة متكاملة تُمكّن من فهم ديناميات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والتحول السياسي في ميانمار ضمن سياقها التاريخي والسياسي الأوسع.

المبحث الأول: الإطار الجغرافي–التاريخي لتطور المؤسسة العسكرية في ميانمار قبل دستور عام 2008

أولًا: الموقع الجغرافي لميانمار و أثره في تشكيل البيئة الأمنية للدولة:

1. **الموقع الإقليمي والأهمية الاستراتيجية:**

تقع ميانمار في منطقة جنوب شرق آسيا، وتمتد جغرافيًا بين جنوب آسيا وشرقها، حيث تحدّها كلّ من الصين شمالًا، والهند وبنغلادش غربًا، وتايلاند ولاوس شرقًا، فضلًا عن إطلالتها على خليج البنغال وبحر أندامان. وقد منح هذا الموقع البلاد أهمية استراتيجية كبيرة، بوصفها نقطة وصل جغرافية وتجارية بين أقاليم آسيوية متعدّدة، وممرًا حيويًا للتواصل الاقتصادي والسياسي. كما جعلها ذلك عرضة لتداخلات إقليمية ودولية، الأمر الذي عزّز من الطابع الأمني للدولة، ودفع بالمؤسسة العسكرية إلى تبنّي دور محوري في حماية السيادة الوطنية وضبط المجال الجغرافي[1].

2. **الطبيعة التضاريسية والحدودية:**

تتميّز ميانمار بتضاريس معقّدة، إذ تحيط بها سلاسل جبلية تمتد على طول حدودها، مثل المرتفعات الشمالية والشرقية، في مقابل سهول مركزية خصبة تتركز حول نهر إيراوادي. وقد أدّت هذه الطبيعة الجغرافية إلى صعوبة فرض السيطرة المركزية على الأطراف، لا سيّما في المناطق الحدودية الوعرة التي تفتقر إلى البنية التحتية، مما أوجد بيئات مناسبة لنشاط الجماعات المسلحة. كما أن طول الحدود البرية وتداخلها مع دول متعددة أسهم في تعقيد الوضع الأمني؛ نتيجة سهولة حركة المقاتلين وتهريب السلاح عبر الحدود، وهو ما عزّز من اعتماد الدولة على المؤسسة العسكرية في إدارة هذه التحديات[2].

3. **أثر الجغرافيا في التعدد الإثني والنزاعات المسلحة:**

ارتبطت الخصائص الجغرافية لميانمار ارتباطًا وثيقًا بتكوينها الاجتماعي، إذ أسهمت العزلة النسبية للمناطق الجبلية والحدودية في نشوء جماعات إثنية متعدّدة ذات هويات متميزة، مثل الكاشين والكارين والشان وغيرها. وقد أدّى ذلك التنوع الإثني،

مقترنًا بصعوبة الاندماج الجغرافي، إلى تصاعد النزاعات المسلحة بين هذه الجماعات والسلطة المركزية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال. وفي هذا السياق، استندت المؤسسة العسكرية إلى مبررات الحفاظ على وحدة الدولة ومواجهة التهديدات الانفصالية لتعزيز حضورها السياسي، ما جعل الجغرافيا عاملًا بنيويًا في تكريس دور الجيش داخل النظام السياسي[3].

ثانيًا: نشأة المؤسسة العسكرية و أثرها في مرحلة ما بعد الاستقلال (1948–1962):

تُعدّ دراسة نشأة المؤسسة العسكرية في ميانمار Myanmar مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة اثرها السياسي اللاحق، إذ لم تتشكل تلك المؤسسة بوصفها جهازًا عسكريًا تقليديًا فحسب، بل ارتبطت منذ بداياتها بالسياق الوطني وحركات التحرر من الاستعمار البريطاني. فقد نشأ الجيش في إطار الكفاح الوطني، وهو ما أضفى عليه شرعية رمزية وسياسية استمرت لعقود لاحقة، وأسهمت في تبرير تدخله في الشأن السياسي[4].

واجهت الدولة الوليدة تحديات بنيوية عميقة عقب الاستقلال عام 1948، تمثّلت في ضعف مؤسساتها السياسية، وغياب الاستقرار، وتعدّد الحركات الانفصالية المسلحة. وقد أدى ذلك الوضع إلى توسّع أثر الجيش تدريجيًا، حيث لم يعد مقتصرًا على الوظائف الدفاعية، بل أصبح فاعلًا مركزيًا في إدارة الأزمات الداخلية، وهو ما مهّد لتحوله إلى لاعب سياسي رئيسي[5].

كما أن الطبيعة العرقية المعقدة للمجتمع الميانماري، الذي يضم مجموعات متعدّدة ذات هويات متباينة، أسهمت في تعزيز دور الجيش بوصفه الضامن لوحدة الدولة. وقد استندت المؤسسة العسكرية إلى هذا الدور لتبرير تدخلها في السياسة، مدعيةً أنها تمثّل القوة الوحيدة القادرة على الحفاظ على تماسك الدولة في مواجهة الانقسامات الداخلية[6].

ومن منظور نظري، يمكن تفسير ذلك التحول في ضوء ضعف (الدولة المدنية) في المراحل الأولى للاستقلال، وهو ما أتاح للمؤسسة العسكرية فرصة التمدّد داخل المجال السياسي، في ظل غياب توازن مؤسسي حقيقي. وقد شكّل ذلك الأساس البنيوي لهيمنة الجيش لاحقًا على النظام السياسي[7].

ثالثًا: ترسيخ الحكم العسكري منذ انقلاب عام 1962 حتى عام 1988:

شكّل انقلاب عام 1962[8] بقيادة الجنرال ني وين[9] Ne Win نقطة تحول حاسمة في تاريخ ميانمار، حيث انتقلت الدولة من نظام مدني ضعيف إلى نظام عسكري مركزي، يقوم على احتكار السلطة وإقصاء القوى السياسية الأخرى. وقد برّر الجيش ذلك الانقلاب بضرورة الحفاظ على وحدة الدولة ومنع تفككها، في ظل تصاعد النزاعات الداخلية[10].

تبنّى النظام العسكري بعد الانقلاب أنموذجًا اقتصاديًا وسياسيًا مغلقًا، عُرف بـ(الطريق البورمي إلى الاشتراكية)، والذي أدى إلى تأميم الاقتصاد وإضعاف القطاع الخاص، فضلًا عن عزل البلاد عن الاقتصاد العالمي. وقد انعكس ذلك سلبًا على مستويات التنمية، حيث شهدت البلاد تراجعًا اقتصاديًا ملحوظًا[11].

على المستوى السياسي، تم إلغاء التعدّدية الحزبية، وإقامة نظام الحزب الواحد المرتبط بالمؤسسة العسكرية، مما أدى إلى تهميش القوى المدنية وإضعاف الحياة السياسية. وقد اعتمد النظام على الأجهزة الأمنية في فرض السيطرة، وهو ما رسّخ نمط الحكم السلطوي العسكري[12].

أدّى ذلك التحول كذلك إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية هي الفاعل المركزي في جميع المجالات، وهو ما أدى إلى تسييس الجيش بشكل عميق، وجعله جزءًا لا يتجزأ من بنية السلطة[13].

رابعًا: مرحلة ما قبل دستور عام 2008 ومحاولات إعادة الشرعنة (1988–2008):

شهدت ميانمار خلال العقود اللاحقة تصاعدًا في التحديات الداخلية، لا سيّما مع اندلاع احتجاجات واسعة، أبرزها انتفاضة عام 1988، التي طالبت بإنهاء الحكم العسكري وإجراء إصلاحات سياسية شاملة. غير أن المؤسسة العسكرية أعادت فرض سيطرتها بالقوة، مما عكس تمسكها بالسلطة[14].

على الرغم من تنظيم انتخابات عام 1990، التي فاز بها حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطي[15] National League for Democracy (NLD) بقيادة أونغ سان سو تشي[16] Aung San Suu Kyi ، فإن الجيش رفض تسليم السلطة، وهو ما شكّل دليلًا واضحًا على حدود العملية الديمقراطية في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية[17].

في مطلع الألفية، بدأت القيادة العسكرية في تبني استراتيجية جديدة تهدف إلى إعادة صياغة النظام السياسي، من خلال إدخال إصلاحات شكلية تُحسّن من صورة النظام

خارجيًا، دون المساس بجوهر السلطة. وقد تمثلت تلك الاستراتيجية في إعداد دستور جديد يضمن استمرار نفوذ الجيش[18].

تُوّجت تلك الجهود بإقرار دستور عام 2008، الذي مثّل انتقالًا من الحكم العسكري المباشر إلى نمط من الهيمنة المؤسسية، حيث احتفظت المؤسسة العسكرية بأدوات السيطرة داخل الإطار الدستوري، وهو ما مهّد للمرحلة اللاحقة من التحول السياسي[19].

يتبيّن من العرض الجغرافي–التاريخي أن هيمنة المؤسسة العسكرية في ميانمار لم تكن نتاج تحولات سياسية ظرفية فحسب، بل تعود في جوهرها إلى تفاعل بنيوي معقّد بين معطيات الجغرافيا وإشكالات بناء الدولة بعد الاستقلال. فالموقع الاستراتيجي والتضاريس الوعرة والتعدد الإثني لم تُنتج فقط بيئة أمنية مضطربة، بل أسهمت في إعادة تعريف دور الجيش من مؤسسة دفاعية إلى فاعل سياسي مهيمن، تحت مبررات الحفاظ على وحدة الدولة وضبط المجال الجغرافي. كما أن ضعف المؤسسات المدنية في المراحل المبكرة، مقترنًا بالإرث التاريخي لدور الجيش في الكفاح الوطني، وفّر أرضية ملائمة لتكريس هذا الدور وتوسيعه تدريجيًا. ومن ثمّ، يمكن القول إن المؤسسة العسكرية في ميانمار لم تفرض هيمنتها من خارج بنية الدولة، بل تشكّلت تلك الهيمنة من داخلها بوصفها استجابة لتحديات بنيوية مستمرة. وهو ما يفسّر استمرار ذلك النمط حتى مرحلة ما قبل دستور 2008، حيث جرى الانتقال من الهيمنة المباشرة إلى إعادة إنتاجها ضمن أطر مؤسسية، دون المساس بجوهر توزيع السلطة.

المبحث الثاني: الإطار الدستوري والسياسي لأثر المؤسسة العسكرية في ميانمار بعد دستور عام 2008

أولًا: السياق السياسي لإقرار دستور عام 2008:

مثّل دستور عام 2008 في ميانمار نقطة تحوّل محورية في مسار العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي، إذ لم يكن مجرد وثيقة قانونية لتنظيم السلطة، بل أداة استراتيجية لإعادة تشكيلها، بما يضمن استمرار هيمنة الجيش ضمن إطار مؤسسي. وقد جاء ذلك الدستور في سياق ما عُرف بـ(خريطة الطريق نحو الديمقراطية)، التي أعلنتها المؤسسة العسكرية ممثلة في تاتماداو[20] Tatmadaw، بوصفها استجابة لضغوط داخلية وخارجية متزايدة[21].

من الناحية الداخلية، واجه النظام العسكري أزمات متراكمة تمثّلت في تراجع الأداء الاقتصادي، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، وتزايد الضغوط من الحركات العرقية المسلحة. أما خارجيًا، فقد تعرّضت الدولة لعزلة دولية وعقوبات اقتصادية، ما دفع القيادة العسكرية إلى تبنّي خطاب إصلاحي، يهدف إلى تخفيف تلك الضغوط دون التفريط بالسلطة الفعلية[22].

في ذلك السياق، جاءت عملية إعداد الدستور ضمن إطار مغلق، حيث احتكرت المؤسسة العسكرية صياغته، واستبعدت القوى السياسية المعارضة من المشاركة الفعلية، وهو ما انعكس على مضمونه الذي جاء معبّرًا عن مصالح الجيش بالدرجة الأولى. كما أن الاستفتاء الذي أُجري لإقراره عام 2008 تعرّض لانتقادات واسعة، لا سيّما أنه جرى في ظل ظروف استثنائية أعقبت إعصار (نرجس)[23] Cyclone Nargis ، ما أثار شكوكًا حول نزاهته[24].

وعليه، فإن دستور 2008 لم يكن نتاج عملية انتقال ديمقراطي حقيقي، بل كان جزءًا من استراتيجية (إعادة إنتاج السلطة)، حيث سعت المؤسسة العسكرية إلى الانتقال من الهيمنة المباشرة إلى الهيمنة المقنّعة دستوريًا، بما يضمن استمرار نفوذها في ظل نظام يبدو ظاهريًا مدنيًا[25].

ثانيًا: الامتيازات الدستورية للمؤسسة العسكرية (2008–2010):

كرّس دستور عام 2008 في ميانمار مجموعة من الامتيازات، التي ضمنت للمؤسسة العسكرية استمرار نفوذها داخل النظام السياسي، وهو ما جعل ذلك الدستور أنموذجًا لما يُعرف بـ(الدساتير الحمائية)، التي تحمي مصالح فاعل سياسي بعينه، في تلك الحالة المؤسسة العسكرية ممثلة في تاتماداو[26].

من أبرز تلك الامتيازات تخصيص نسبة (25٪) من مقاعد البرلمان لأعضاء يتم تعيينهم مباشرة من قبل الجيش، وهو ما يمنحه قدرة فعلية على تعطيل أي تعديل دستوري؛ نظرًا لأن تعديل الدستور يتطلب أغلبية تفوق هذه النسبة. وبذلك، أصبح الجيش يمتلك (حق النقض البنيوي) داخل العملية التشريعية[27].

منح الدستور أيضًا المؤسسة العسكرية السيطرة على وزارات سيادية رئيسة، مثل الدفاع والداخلية وشؤون الحدود، وهو ما يضمن لها التحكم في الأجهزة الأمنية والإدارية، ويحدّ من قدرة الحكومة المدنية على بسط سلطتها على كامل مؤسسات الدولة[28].

فضلًا عن ذلك، نصّ الدستور على منح القائد العام للقوات المسلحة صلاحيات استثنائية، لا سيّما في حالات الطوارئ، حيث يمكنه تولي السلطة التنفيذية والتشريعية، وهو ما يُعدّ تكريسًا صريحًا لأثر الجيش كحارس للنظام السياسي، بل كفاعل قادر على تعليقه وإعادة تشكيله عند الضرورة[29].

حافظت المؤسسة العسكرية كذلك على استقلالها الاقتصادي، من خلال سيطرتها على شركات ومؤسسات اقتصادية واسعة، ما وفّر لها موارد مالية مستقلة عن الدولة، وعزّز قدرتها على مقاومة الضغوط الداخلية والخارجية[30].

ثالثًا: طبيعة النظام السياسي الهجين في ميانمار (2008–2010):

أسفر الإطار الدستوري الذي أُقر عام 2008 عن نشوء نظام سياسي يمكن وصفه بـ(الهجين)، حيث جمع بين مؤسسات مدنية منتخبة وهيمنة عسكرية فعلية. ففي الوقت الذي تم فيه إدخال آليات ديمقراطية شكلية، مثل الانتخابات وتعدّد الأحزاب، ظلّت السلطة الحقيقية بيد المؤسسة العسكرية[31].

ويُعدّ ذلك النموذج من الأنظمة الانتقالية غير المكتملة، حيث يتم الجمع بين عناصر الديمقراطية والسلطوية في آن واحد، وهو ما يؤدي إلى خلق حالة من التوازن المختل بين القوى السياسية. ففي ميانمار، لم تكن العلاقة بين المدنيين والعسكريين علاقة شراكة، بل علاقة هيمنة من طرف واحد[32].

أدّى ذلك النظام كذلك إلى إضعاف المؤسسات المدنية، التي لم تتمكن من تطوير قدراتها أو فرض سيطرتها على الأجهزة الأمنية، مما جعلها عاجزة عن قيادة عملية التحول الديمقراطي بشكل مستقل. وقد انعكس ذلك في هشاشة النظام السياسي، وقابليته للانتكاس في أي لحظة[33].

من منظور نظري، يمكن تصنيف ذلك النظام ضمن (الديمقراطيات المقيّدة) أو (الانتقال الموجّه)، حيث يتم التحكم في مسار التحول من قبل الفاعل الأقوى، وهو في تلك الحالة المؤسسة العسكرية. ويُفسّر ذلك الإطار لاحقًا سهولة عودة الجيش إلى الحكم المباشر عام 2021[34].

يتضح من تحليل الإطار الدستوري والسياسي بعد عام 2008، أن المؤسسة العسكرية في ميانمار نجحت في إعادة إنتاج هيمنتها عبر أدوات قانونية–مؤسسية، دون الحاجة إلى الاستمرار في نمط الحكم العسكري المباشر. فالدستور لم يُصمَّم بوصفه إطارًا لتنظيم التنافس السياسي، بل كآلية لضبطه وتقييده بما ينسجم مع

مصالح الجيش، وهو ما جعل العملية السياسية تدور ضمن حدود مرسومة مسبقًا. كما أن الجمع بين الامتيازات الدستورية والقدرة الفعلية على التدخل العسكري خلق نموذجًا هجينًا ظاهريًا، لكنه في جوهره يعكس اختلالًا بنيويًا في توزيع السلطة. ومن ثمّ، فإن ما شهدته ميانمار خلال تلك المرحلة لا يمكن اعتباره انتقالًا ديمقراطيًا، بقدر ما هو إعادة تموضع للمؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي بأدوات أكثر مرونة وأقل كلفة. ويُفسّر ذلك الطابع البنيوي للهيمنة سهولة انهيار الترتيبات السياسية لاحقًا، إذ إن غياب توازن حقيقي بين الفاعلين حال دون ترسيخ مؤسسات مدنية قادرة على ضبط السلطة، الأمر الذي جعل النظام السياسي عرضة للارتداد بمجرد تعارض نتائج العملية السياسية مع مصالح المؤسسة العسكرية.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية ومسار التحول السياسي في ميانمار(2010–2020)

أولًا: الانفتاح السياسي المُقيد وبُنية التحول (2010–2015):

شهدت ميانمار ابتداءً من عام 2010 تحوّلًا سياسيًا ظاهريًا، تمثّل في إدخال آليات انتخابية وتخفيف القيود على العمل السياسي، وهو ما فُسّر في حينه بوصفه بداية انتقال ديمقراطي. غير أن ذلك التحول -عند تحليله بنيويًا- كشف عن كونه عملية (انفتاح مقيد) صاغتها المؤسسة العسكرية ممثلة في تاتماداو، بهدف إعادة تموضعها داخل النظام السياسي دون فقدان السيطرة الفعلية[35].

احتفظ الجيش -عبر دستور 2008- بآليات دستورية مكّنته من ضبط إيقاع التحول، مثل التحكم في مفاصل الأمن، وضمان تمثيل ثابت داخل البرلمان، فضلًا عن امتلاك صلاحيات استثنائية في حالات الطوارئ. وبذلك، فإن أي انفتاح سياسي لم يكن إلا ضمن حدود مرسومة سلفًا، وهو ما يتوافق مع مفهوم (التحول الموجّه) في الأدبيات السياسية[36].

جاء ذلك الانفتاح نتيجة ضغوط مركبة: فمن ناحية داخلية، كانت هناك حاجة لتخفيف الاحتقان الشعبي وتحسين الأداء الاقتصادي. ومن ناحية خارجية، سعت الدولة إلى رفع العقوبات الدولية والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية. إلا أن المؤسسة العسكرية تعاملت مع تلك الضغوط بمنطق تكتيكي، بحيث جرت إصلاحات محسوبة دون المساس بجوهر سلطتها[37].

من منظور نظري، يمكن تفسير تلك المرحلة ضمن نموذج (الديمقراطية المقيدة)، حيث تم إدخال عناصر ديمقراطية شكلية، لكن دون تحقيق انتقال فعلي للسلطة. وهو ما جعل النظام السياسي في ميانمار نظامًا هجينًا يحمل في داخله بذور عدم الاستقرار[38].

ثانيًا: تجربة الحكم المدني وحدودها البنيوية (2015–2020):

شكّل فوز حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في انتخابات عام 2015 بقيادة أونغ سان سو تشي نقطة تحوّل مهمة، إذ بدا أن البلاد تتجه نحو ترسيخ حكم مدني. غير أن تلك التجربة سرعان ما كشفت عن حدودها البنيوية؛ نتيجة القيود الدستورية والمؤسسية التي فرضتها المؤسسة العسكرية[39].

ظل الجيش يحتفظ بسيطرة مباشرة على وزارات الدفاع والداخلية وشؤون الحدود، ما مكّنه من التحكم في الأجهزة الأمنية والإدارية. كما أن وجود نسبة ثابتة من العسكريين في البرلمان منح المؤسسة العسكرية قدرة على تعطيل أي إصلاح دستوري، وهو ما قيّد قدرة الحكومة المدنية على تنفيذ برامجها[40].

إلى جانب ذلك، اتسمت العلاقة بين القيادة المدنية والعسكرية بالتوتر وعدم الثقة، حيث لم يكن هناك توافق حقيقي حول طبيعة التحول السياسي. وقد انعكس ذلك في ضعف التنسيق بين الطرفين، لا سيّما في القضايا الحساسة مثل النزاعات العرقية والسياسات الأمنية[41].

واجهت الحكومة المدنية كذلك تحديات داخلية معقدة، من بينها الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة، وهو ما أضعف من قدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة، وفتح المجال أمام المؤسسة العسكرية لتبرير استمرار أثرها السياسي[42].

وعليه، فإن تجربة الحكم المدني في ميانمار لم تمثّل انتقالًا فعليًا للسلطة، بل كانت تجربة محدودة ضمن إطار هيمنة عسكرية مستمرة، وهو ما جعلها عرضة للانهيار في أي لحظة.

ثالثًا: أزمة التحول وتراكم شروط الانقلاب (2018–2020):

بدأت ملامح أزمة التحول السياسي في ميانمار تتضح بشكل أكبر وذلك مع اقتراب عام 2020، نتيجة التناقض البنيوي بين المؤسسات المدنية والهيمنة العسكرية. فقد استمرت المؤسسة العسكرية في الحفاظ على نفوذها، في حين سعت القوى المدنية إلى توسيع هامش سلطتها، ما أدى إلى تصاعد التوتر بين الطرفين[43].

ساهمت نتائج انتخابات عام 2020، التي عززت من موقع حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في تعميق ذلك التوتر، حيث رأت المؤسسة العسكرية أن تلك النتائج تهدد موقعها داخل النظام السياسي، لا سيّما مع تزايد الدعوات لإجراء تعديلات دستورية تقلّص من دورها[44].

من ناحية أخرى، لم يتم خلال تلك المرحلة بناء مؤسسات مدنية قوية قادرة على موازنة نفوذ الجيش، وهو ما جعل النظام السياسي هشًّا، ومعتمدًا بشكل كبير على التوازنات المؤقتة. وقد أدى ذلك إلى خلق بيئة سياسية قابلة للانفجار[45].

وبالتالي، فإن الانقلاب الذي وقع عام 2021 لا يمكن فهمه كحدث مفاجئ، بل كحصيلة طبيعية لتراكمات بنيوية وسياسية، تعود جذورها إلى طبيعة النظام الذي أُنشئ بعد دستور 2008[46].

يتضح من تتبّع مسار التحول السياسي في ميانمار خلال المدة (2010–2020)، أن ما جرى لم يكن انتقالًا ديمقراطيًا بالمعنى البنيوي، بل إعادة ترتيب للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية، ضمن إطار يضمن استمرار التفوّق العسكري. فالانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد لم يتجاوز كونه أداة تكتيكية لامتصاص الضغوط الداخلية والخارجية، في حين ظلّت مراكز القوة الحقيقية خارج نطاق المساءلة المدنية. كما أن تجربة الحكم المدني كشفت عن اختلال عميق في ميزان السلطة، حيث عملت المؤسسات المنتخبة ضمن قيود مفروضة مسبقًا، الأمر الذي حدّ من قدرتها على إحداث تغيير فعلي. ومن ثمّ، فإن أزمة التحول لم تكن نتيجة إخفاق مرحلي، بل انعكاسًا لتناقض بنيوي بين مشروع مدني يسعى إلى توسيع المجال السياسي، ومؤسسة عسكرية تسعى إلى احتكار هذا المجال أو التحكم به. وعليه، يمكن تفسير انهيار التجربة عام 2021 بوصفه نتيجة حتمية لتراكم هذا التناقض، في ظل غياب آليات مؤسسية قادرة على تحقيق توازن حقيقي بين الطرفين، وهو ما يؤكد أن أي تحول سياسي لا يستند إلى إعادة توزيع فعلية للسلطة يظل عرضة للارتداد والانهيار.

المبحث الرابع: انقلاب عام 2021 في ميانمار وإعادة إنتاج الهيمنة العسكرية

أولًا: الخلفيات البنيوية والسياسية لانقلاب عام 2021:

لا يمكن فهم انقلاب عام 2021 في ميانمار بوصفه حدثًا مفاجئًا أو انحرافًا طارئًا عن المسار السياسي، بل هو نتيجة منطقية لتراكمات بنيوية تعود جذورها إلى طبيعة النظام الذي أُرسيت دعائمه منذ إقرار دستور عام 2008، والذي منح المؤسسة

العسكرية -ممثلة في تاتماداو- موقعًا مهيمنًا داخل النظام السياسي، سواء من خلال الامتيازات الدستورية أو السيطرة المؤسسية على مفاصل الدولة[47].

أُنشئ ذلك النظام على أساس (ازدواج السلطة)، حيث تتقاسم المؤسسات المدنية والعسكرية النفوذ، إلا أن ذلك التقاسم لم يكن متكافئًا، بل كان يميل لصالح الجيش، الذي احتفظ بأدوات حاسمة تمكّنه من فرض إرادته في اللحظات الحرجة. ومن هنا، فإن التناقض بين منطق الحكم المدني ومنطق الهيمنة العسكرية ظل قائمًا بشكل دائم، دون أن يتم حسمه مؤسسيًا[48].

برز ذلك التناقض بشكل واضح بعد انتخابات عام 2020، التي حقق فيها حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فوزًا كاسحًا، ما عزّز من موقع القوى المدنية، وأثار مخاوف المؤسسة العسكرية من احتمال تآكل نفوذها، لا سيّما في ظل تزايد الدعوات لإجراء تعديلات دستورية تقلّص من أثرها السياسي[49].

لعبت العوامل الشخصية والمؤسسية أيضًا دورًا مهمًا، حيث كان قائد الجيش مين أونج هلينج[50] Min Aung Hlaing يقترب من سن التقاعد، وهو ما زاد من احتمالية لجوئه إلى خيار الانقلاب؛ للحفاظ على موقعه ونفوذه داخل النظام السياسي. وقد تداخل ذلك العامل مع حسابات المؤسسة العسكرية ككل، التي رأت في استمرار التحول الديمقراطي تهديدًا طويل الأمد لمصالحها[51].

من زاوية نظرية، يمكن تفسير الانقلاب ضمن إطار (الوصاية العسكرية)، حيث ترى المؤسسة العسكرية نفسها حارسًا للنظام السياسي، يحق له التدخل عند شعوره بوجود تهديد للاستقرار أو لمصالح الدولة. وذلك النمط ليس فريدًا في ميانمار، بل يتكرر في عدد من الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية غير مكتملة[52].

وعليه، فإن انقلاب عام 2021 لم يكن انقطاعًا عن المسار السابق، بل كان امتدادًا له، ونتيجة حتمية لبُنية نظام سياسي غير متوازن، يجمع بين مؤسسات مدنية ضعيفة ومؤسسة عسكرية قوية ومتماسكة.

ثانيًا: مسار الانقلاب وتداعياته الداخلية والخارجية منذ عام 2021:

نفّذت المؤسسة العسكرية في ميانمار انقلابًا عسكريًا أطاح بالحكومة المدنية في الأول من شباط 2021، واعتقلت قيادات سياسية بارزة من بينهم أونغ سان سو تشي، وأعلنت حالة الطوارئ، متذرعة بوجود (تزوير انتخابي) في انتخابات عام 2020[53].

تميزت المرحلة الأولى من الانقلاب بسرعة الحسم، حيث سيطر الجيش على المؤسسات الحيوية، وفرض قيودًا على الإعلام والاتصالات، إلا أن تلك السيطرة لم تُترجم إلى استقرار سياسي، بل أدّت إلى اندلاع موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية، عُرفت بحركة العصيان المدني، والتي شملت قطاعات واسعة من المجتمع[54].

مع تصاعد الاحتجاجات، لجأت المؤسسة العسكرية إلى استخدام القوة، ما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، وتحوّل الصراع من احتجاجات سلمية إلى مواجهات أكثر عنفًا، لا سيّما مع انخراط بعض الجماعات المسلحة في مقاومة النظام العسكري[55].

اقتصاديًا، أدّى الانقلاب إلى تراجع حاد في الأداء الاقتصادي؛ نتيجة هروب الاستثمارات الأجنبية، وتوقف العديد من الأنشطة الإنتاجية، فضلًا عن فرض عقوبات دولية جديدة على النظام العسكري. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على مستوى المعيشة، وزاد من حدّة الأزمات الاجتماعية[56].

أما على المستوى الدولي، فقد واجه الانقلاب إدانات واسعة من قبل المجتمع الدولي، إلا أن ردود الفعل اتسمت بالتباين، حيث اكتفت عدد من الدول بفرض عقوبات محدودة، في حين تبنّت دول أخرى مواقف أكثر حذرًا، ما أضعف من فعالية الضغط الدولي على المؤسسة العسكرية[57].

ومن ثم، فإن الانقلاب لم يؤدِ إلى إعادة الاستقرار، بل أدخل البلاد في مرحلة من عدم اليقين السياسي، وأعاد إنتاج الأزمات التي كان يُفترض أن يعالجها مسار التحول الديمقراطي.

ثالثًا: التحليل المقارن والاستنتاجات النظرية:

عند وضع حالة ميانمار في إطار مقارن، يمكن ملاحظة تشابهها مع تجارب دول أخرى شهدت تدخلات عسكرية في العملية السياسية، مثل تايلاند وباكستان، حيث لعبت المؤسسة العسكرية دور (الفاعل الحاكم من خلف الستار)، أو المتدخل المباشر عند الضرورة[58].

ففي تايلاند، تكررت الانقلابات العسكرية في ظل نظام سياسي هش، بينما في باكستان، احتفظ الجيش بنفوذ واسع حتى خلال فترات الحكم المدني. ويُظهر ذلك النمط، أن وجود مؤسسة عسكرية قوية وغير خاضعة للرقابة المدنية، يشكّل عائقًا بنيويًا أمام التحول الديمقراطي[59].

من الناحية النظرية، أكّدت تلك الحالة أن نجاح التحول الديمقراطي يتطلب إعادة هيكلة العلاقة بين المدنيين والعسكريين، بحيث يتم إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية بشكل فعلي، وهو ما لم يتحقق في الحالة الميانمارية[60].

أبرزت التجربة أيضًا، أن (الدساتير الانتقالية) التي تمنح امتيازات مفرطة للجيش قد تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث أبقت على مصادر التهديد داخل النظام نفسه، بدلًا من معالجتها. وهو ما جعل التحول الديمقراطي هشًا وقابلًا للانتكاس[61].

يُظهر انقلاب عام 2021 في ميانمار، أن التحول السياسي الذي أُطلق بعد دستور عام 2008 لم يكن يحمل في بنيته مقومات الاستدامة، بل تضمّن عناصر كامنة لإعادة إنتاج الهيمنة العسكرية. فالانقلاب لم يكن مجرد رد فعل على نتائج انتخابية أو ظرف سياسي طارئ، بل تجسيدًا لطبيعة نظام صُمّم أصلًا على أساس اختلال التوازن بين الفاعلين، حيث احتفظت المؤسسة العسكرية بقدرة قانونية ومادية تمكّنها من تعطيل المسار السياسي متى ما تعارض مع مصالحها. كما أن فشل النخب المدنية في إعادة تشكيل قواعد اللعبة السياسية أو بناء تحالفات، قادرة على تحجيم نفوذ الجيش أسهم في تعميق هذا الاختلال. ومن ثمّ، فإن ما حدث عام 2021 يمثّل عودة إلى الأصل البنيوي للنظام، وليس انحرافًا عنه، وهو ما يكشف أن أي عملية تحول لا تعالج جذور العلاقة غير المتكافئة بين المدنيين والعسكريين تبقى عرضة للانتكاس. وعليه، يمكن القول إن الحالة الميانمارية تؤكد أن التحول الديمقراطي لا يتحقق عبر إدخال آليات انتخابية شكلية، بل يتطلب إعادة تأسيس شاملة لبنية السلطة، بما يضمن إخضاع المؤسسة العسكرية لرقابة مدنية حقيقية، وهو الشرط الذي ظل غائبًا في تلك التجربة.

الخاتمة:

أظهر هذا البحث أن مسار التحول السياسي في ميانمار لم يكن انتقالًا ديمقراطيًا مكتمل الأركان، بل جاء ضمن إطارٍ بنيوي صاغته المؤسسة العسكرية ممثلة في تاتماداو، بهدف إعادة إنتاج هيمنتها داخل نظام سياسي ذي واجهة مدنية. فمنذ إقرار دستور عام 2008، تم إرساء نموذج سياسي هجين جمع بين مؤسسات ديمقراطية شكلية وسلطة عسكرية فعلية، وهو ما خلق تناقضًا بنيويًا بين منطق الحكم المدني ومتطلبات الهيمنة العسكرية.

أفضى ذلك التناقض إلى إضعاف مؤسسات الدولة المدنية، وإعاقة تطور نظام سياسي مستقر، حيث ظلّت المؤسسة العسكرية تحتفظ بأدوات دستورية ومؤسسية تمكّنها من التدخل المباشر في الحياة السياسية. ومع صعود القوى المدنية، لا سيما بعد فوز حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطي، برزت حدود ذلك النموذج، وبدأت ملامح الصراع بين الطرفين تتصاعد تدريجيًا.

جاء انقلاب عام 2021 ليؤكد هشاشة ذلك التحول، ويكشف أن ما بدا كعملية انتقال ديمقراطي لم يكن سوى إعادة ترتيب للسلطة، ضمن إطار هيمنت عليه المؤسسة العسكرية. كما أبرزت التجربة أن غياب التوازن الحقيقي بين المدنيين والعسكريين، وعدم إخضاع الجيش للرقابة المدنية، يشكّلان عائقًا جوهريًا أمام أي تحول ديمقراطي مستدام.

وعليه، فإن الحالة الميانمارية مثّلت أنموذجًا واضحًا لفشل التحول السياسي في ظل استمرار البُنى السلطوية، وأكّدت أن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق دون إعادة هيكلة عميقة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي.

النتائج:

1. لم يكن دستور عام 2008 في ميانمار إطارًا ديمقراطيًا حقيقيًا، بل أداة لتكريس هيمنة تاتماداو بشكل مؤسسي.
2. يُصنّف النظام السياسي الذي نشأ بعد عام 2008 ضمن الأنظمة الهجينة، التي تجمع بين مظاهر ديمقراطية شكلية وسلطة عسكرية فعلية.
3. أن الانفتاح السياسي بعد عام 2010 كان انفتاحًا مقيدًا وموجّهًا من قبل المؤسسة العسكرية، وليس انتقالًا ديمقراطيًا حقيقيًا.
4. أثبتت تجربة الحكم المدني بقيادة حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطي محدوديتها؛ نتيجة القيود الدستورية والمؤسسية المفروضة من قبل الجيش.
5. اتسمت العلاقة بين المدنيين والعسكريين بالتوتر البنيوي؛ نتيجة غياب التوازن المؤسسي بين الطرفين.
6. أظهرت نتائج انتخابات عام 2020 أنها شكّلت عاملًا محفّزًا للانقلاب؛ بسبب تهديدها لمصالح المؤسسة العسكرية.
7. أن انقلاب عام 2021 لم يكن حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة طبيعية لتراكمات بنيوية في النظام السياسي.

8. يُعدّ غياب الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية من أبرز معوقات التحول الديمقراطي.
9. بيّنت المقارنة مع دولتي تايلاند وباكستان، أن الهيمنة العسكرية تمثّل نمطًا متكررًا في الأنظمة الانتقالية غير المكتملة.
10. أن التحول الديمقراطي في ميانمار ظل هشًا وقابلًا للانتكاس؛ بسبب استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية.

ثالثًا: التوصيات:

1. ضرورة إعادة النظر في الإطار الدستوري في ميانمار، بما يضمن تقليص الامتيازات السياسية للمؤسسة العسكرية.
2. العمل على إخضاع تاتماداو للرقابة المدنية، بما ينسجم مع مبادئ الحكم الديمقراطي.
3. تعزيز أثر المؤسسات المدنية وتطوير قدراتها، بما يمكّنها من إدارة الدولة بشكل مستقل عن النفوذ العسكري.
4. دعم بناء نظام سياسي قائم على الفصل الحقيقي بين السلطات، بما يحدّ من إمكانية تدخل الجيش في الحياة السياسية.
5. تشجيع الحوار الوطني بين القوى السياسية والعسكرية؛ بهدف إعادة صياغة العلاقة بين الطرفين على أسس ديمقراطية.
6. الاستفادة من التجارب المقارنة لا سيّما في تايلاند وباكستان، لتجنّب تكرار أنماط الهيمنة العسكرية.
7. تعزيز اثر المجتمع الدولي في دعم التحول الديمقراطي، من خلال الضغط السياسي والدبلوماسي على المؤسسة العسكرية.
8. دعم منظمات المجتمع المدني، بما يعزّز المشاركة السياسية، ويحدّ من هيمنة الفاعلين غير المنتخبين.
9. العمل على إصلاح القطاع الأمني، بما يضمن مهنية المؤسسة العسكرية وابتعادها عن العمل السياسي.
10. التأكيد على أن أي عملية انتقال ديمقراطي ناجحة تتطلب تفكيك البُنى السلطوية، وفي مقدمتها الهيمنة العسكرية على النظام السياسي.

- **الهوامش:**

---

(1) David I. Steinberg, Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know, Oxford University Press, Oxford (UK), 2010, pp. 3-5.

(2) Mary P. Callahan, Making Enemies, Cornell University Press, New York, 2003, pp. 1-4.

(3) Nick Cheesman, Opposing the Rule of Law: How Myanmar's Courts Make Law and Order, Cambridge University Press, Cambridge (UK), 2016, pp. 25-28.

(4) Robert H. Taylor, The State in Myanmar, Hurst & Company, London, 2009, p. 102;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، النظم السياسية في آسيا، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 212.

(5) Mary P. Callahan, Op. Cit, p. 190;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، التحولات السياسية في جنوب شرق آسيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 95.

(6) Thant Myint-U, The River of Lost Footsteps: Histories of Burma, Farrar, Straus and Giroux, New York, 2006, p. 245;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، النظم السياسية المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 175.

(7) Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations, Master's thesis (unpublished), Harvard University Press, Cambridge (UK), 1957, p. 85;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، الدولة والتحول الديمقراطي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص 205.

(8) هو الانقلاب العسكري الذي وقع في ميانمار في 2 آذار 1962 بقيادة ني وين، حيث أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة وأنهى النظام الديمقراطي، ليؤسس نظامًا عسكريًا قائمًا على ما عُرف بـ(الاشتراكية البورمية)، وهو ما أدى إلى ترسيخ هيمنة المؤسسة العسكرية (تاتماداو) على الحياة السياسية لعقود لاحقة. للمزيد ينظر:

Maung Maung, Burma: A Political History, Yale University Press, New Haven (USA), 1967, pp. 280–290.

(9) شو ماونغ ويطلق عليه (ني ون) اي (الشمس الساطعة). وُلد في باونغديل بميانمار عام 1911. وهو قائد عسكري وسياسي، ويُعدّ من أبرز الشخصيات في تاريخها السياسي المعاصر. قاد انقلاب عام 1962 الذي أطاح بالحكومة المدنية، وأسس نظامًا عسكريًا استمر لعقود، قائمًا على ما عُرف بـ(الاشتراكية البورمية)، مما أسهم في ترسيخ هيمنة المؤسسة العسكرية (تاتماداو) على الدولة والمجتمع. توفي في العاصمة يانغون عام 2002. للمزيد ينظر:

Robert H. Taylor, Op. Cit, p. 294.

(10) Andrew Selth, Burma's Armed Forces: Power Without Glory, East-West Center Washington, Canberra, 2002, p. 125;

ينظر أيضًا: علي الدين هلال، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 235.

(11) Bertil Lintner, Burma in Revolt: Opium and Insurgency since 1948, White Lotus Press, Bangkok, 1999, p. 310;

ينظر أيضًا: أحمد يوسف أحمد، الدول النامية والتحول الديمقراطي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 140.

(12) David I. Steinberg, Op. Cit, p. 85;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 220.

(13) Aurel Croissant, Civil-Military Relations: Comparative Perspectives, Routledge, London, 2012, p. 150;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 210.

(14) International Crisis Group, Myanmar: Towards a Democratic Transition?, International Crisis Group, Brussels (Belgium), 2008, p. 6;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الإصلاح السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 190.

(15) حزب سياسي في ميانمار تأسس عام 1988 في أعقاب الانتفاضة الشعبية ضد الحكم العسكري، ويُعدّ أبرز قوى المعارضة الديمقراطية في البلاد. قادت الحزب أونغ سان سو تشي، التي أصبحت رمزًا للنضال السلمي من أجل الديمقراطية. فاز الحزب في انتخابات عام (1990 و2015 و2020)، إلا أن الجيش (تاتماداو) رفض تسليم السلطة في 1990، ثم أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة في انقلاب عام 2021. للمزيد ينظر:
David I. Steinberg, Op. Cit, pp. 120–125.

(16) أونغ سان سو تشي ابنة الزعيم الوطني أونغ سان. وُلدت في يانغون عام 1945. هي سياسية وزعيمة معارضة في ميانمار، وتُعدّ أبرز رموز النضال الديمقراطي في البلاد، وقادت حزب (الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية) في مواجهة الحكم العسكري. فازت بجائزة جائزة نوبل للسلام عام 1991؛ تقديرًا لنضالها السلمي، وتولت قيادة الحكومة المدنية بعد انتخابات 2015، قبل أن يُطيح بها الجيش في انقلاب 2021. للمزيد ينظر:
David I. Steinberg, Op. Cit, pp. 130–135.

(17) Renaud Egreteau, Caretaking Democratization in Myanmar: The Military, the State and the Transition to Civilian Rule, Routledge, London, 2016, p. 65;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 110.

(18) Melissa Crouch, The Constitution of Myanmar: Law, Politics and Policy, Bloomsbury Publishing, London, 2019, p. 110;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 230.

(19) David I. Steinberg, Op. Cit, p. 120;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 220.

(20) هو الاسم الرسمي للقوات المسلحة في ميانمار، ويشمل الجيش البري والبحرية والقوات الجوية. ويُعدّ الفاعل السياسي الأبرز في الدولة منذ استقلالها عام 1948، إذ لعب دورًا محوريًا في الحكم من خلال الانقلابات العسكرية، وكان أبرزها انقلاب 1962، كما كرّس دستور عام 2008 نفوذه عبر منحه صلاحيات واسعة، ومنها تخصيص (25٪) من مقاعد البرلمان له، والسيطرة على الوزارات السيادية، مما جعله حجر الأساس في إشكالية الهيمنة العسكرية على النظام السياسي. للمزيد ينظر:

Andrew Selth, Myanmar's Armed Forces: Tatmadaw Politics since 1988, ISEAS – Yusof Ishak Institute, Singapore, 2015, pp. 1–5.

(21) Renaud Egreteau, Op. Cit, p. 72

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 245.

(22) David I. Steinberg, Op. Cit, p. 140;

ينظر أيضًا: أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص 165.

(23) إعصار مداري ضرب ميانمار في 2–3 أيار 2008، وألحق دمارًا واسعًا لا سيّما في منطقة دلتا إيراوادي، وأسفر عن مقتل ما يزيد على (130) ألف شخص وتشريد مئات الآلاف. وقد كشفت الكارثة عن ضعف استجابة الحكومة العسكرية آنذاك، وأثارت انتقادات دولية؛ بسبب تأخرها في قبول المساعدات الإنسانية، مما انعكس سلبًا على صورتها داخليًا وخارجيًا. للمزيد ينظر:

United Nations, Cyclone Nargis: United Nations Situation Report, New York, 2008.

(24) International Crisis Group, Op. Cit, 2008, p. 7;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الإصلاح السياسي، المصدر السابق، ص 195.

(25) Aurel Croissant, Op. Cit, p. 160;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 230.

(26) Melissa Crouch, Op. Cit, p. 125;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الديمقراطية والتحول السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 175.

(27) Nick Cheesman, "The Military, the Courts and the Constitution in Myanmar," Journal of Democracy, Vol. (26), No. (3), Johns Hopkins University Press, Baltimore (Maryland), 2015, p. 80;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 130.

(28) Andrew Selth, Burma's Armed Forces, Op. Cit, p. 40;

ينظر أيضًا: علي الدين هلال، المصدر السابق، ص 240.

(29) International Crisis Group, Myanmar: Towards a Democratic Transition?, International Crisis Group, Brussels (Belgium), 2017, p. 19;

ينظر أيضًا: أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص 170.

(30) David Steinberg, Op. Cit, p. 150;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 250.

(31) Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," Journal of Democracy, Vol. (13), No. (1), Johns Hopkins University Press, Baltimore (Maryland), 2002, p. 10;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 235.

(32) Aurel Croissant, Op. Cit, p. 165;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الديمقراطية والتحول السياسي، المصدر السابق، ص 185.

(33) Renaud Egreteau, Op. Cit, p. 100;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 135.

(34) David Steinberg, Op. Cit, p. 160;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 255.

(35) David I. Steinberg, Op. Cit, p. 170;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 260.

(36) Thomas Carothers, Op. Cit, p. 10;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الديمقراطية والتحول السياسي، المصدر السابق، ص 185.

(37) Renaud Egreteau, Op. Cit, p. 110;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 140.

(38) Aurel Croissant, Op. Cit, p. 170;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 240.

(39) Melissa Crouch, Op. Cit, p. 150;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 245.

(40) Andrew Selth, Burma's Armed Forces, Op. Cit, p. 55;

ينظر أيضًا: علي الدين هلال، المصدر السابق، ص 250.

(41) International Crisis Group, Op. Cit, 2017, p. 22;

ينظر أيضًا: أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص 195.

(42) David Steinberg, Op. Cit, p. 180;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 265.

(43) Aurel Croissant, Op. Cit, p. 180;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الديمقراطية والتحول السياسي، المصدر السابق، ص 200.

(44) Human Rights Watch, World Report 2020: Myanmar, Human Rights Watch, New York, 2020, p. 6;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 150.

(45) Thomas Carothers, Op. Cit, p. 12;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 270.

(46) David Steinberg, Op. Cit, p. 190;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 255.

(47) Melissa Crouch, Op. Cit, p. 165;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 275.

(48) Aurel Croissant, Op. Cit, p. 185;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 260.

(49) International Crisis Group, Myanmar: Towards a Democratic Transition?, International Crisis Group, Brussels (Belgium), 2021, p. 4;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 155.

(50) مين أونغ هلاينغ. وُلد في مدينة داوي جنوب ميانمار عام 1956. وهو قائد عسكري، وشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة (تاتماداو) منذ عام 2011. ويُعد الشخصية الرئيسة وراء انقلاب عام 2021، الذي أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة بقيادة أونغ سان سو تشي، وتولى على إثره رئاسة مجلس إدارة الدولة، معززًا بذلك هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي. للمزيد ينظر:

Andrew Selth, Myanmar's Armed Forces, Op. Cit, pp. 210–215.

(51) Andrew Selth, Burma's Armed Forces, Op. Cit, p. 70;

ينظر أيضًا: أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص 210.

(52) Samuel P. Huntington, Op. Cit, p. 90;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الديمقراطية والتحول السياسي، المصدر السابق، ص 220.

(53) Human Rights Watch, World Report 2021: Myanmar, Human Rights Watch, New York, 2021, p. 12;

ينظر أيضًا: أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص 215.

(54) International Crisis Group, Op. Cit, 2021, p. 8;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 270.

(55) Amnesty International, Myanmar: Human Rights in Crisis, Amnesty International, London, 2021, p. 14;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الديمقراطية والتحول السياسي، المصدر السابق، ص 225.

(56) World Bank, Myanmar Economic Monitor: Coping with Uncertainty, World Bank, Washington D.C., 2021, p. 20;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 280.

(57) David Steinberg, Op. Cit, p. 200;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 160.

(58) Samuel P. Huntington, Op. Cit, p. 95;

ينظر أيضًا: حسن نافعة، الديمقراطية والتحول السياسي، المصدر السابق، ص 230.

(59) Aurel Croissant, Op. Cit, p. 200;

ينظر أيضًا: عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص 285.

(60) Thomas Carothers, Op. Cit, p. 15;

ينظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 275.

(61) Melissa Crouch, Op. Cit, p. 180;

ينظر أيضًا: محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص 165.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: التقارير الدولية:

1. Amnesty International, Myanmar: Human Rights in Crisis, Amnesty International, London, 2021.
2. Human Rights Watch, World Report 2020: Myanmar, Human Rights Watch, New York, 2020.
3. Human Rights Watch, World Report 2021: Myanmar, Human Rights Watch, New York, 2021.
4. International Crisis Group, Myanmar: Towards a Democratic Transition?, International Crisis Group, Brussels (Belgium), 2008.
5. International Crisis Group, Myanmar: Towards a Democratic Transition?, International Crisis Group, Brussels (Belgium), 2017.
6. International Crisis Group, Myanmar: Towards a Democratic Transition?, International Crisis Group, Brussels (Belgium), 2021.
7. United Nations, Cyclone Nargis: United Nations Situation Report, New York, 2008.
8. World Bank, Myanmar Economic Monitor: Coping with Uncertainty, World Bank, Washington D.C., 2021.

ثانيًا: الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية:

- Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations, Master's thesis (unpublished), Harvard University Press, Cambridge (UK), 1957.

ثالثًا: الكتب باللغة الإنجليزية:

1. Andrew Selth, Burma's Armed Forces: Power Without Glory, East-West Center Washington, Canberra, 2002.
2. ----------, Myanmar's Armed Forces: Tatmadaw Politics since 1988, ISEAS – Yusof Ishak Institute, Singapore, 2015.
3. Aurel Croissant, Civil-Military Relations: Comparative Perspectives, Routledge, London, 2012.
4. Bertil Lintner, Burma in Revolt: Opium and Insurgency since 1948, White Lotus Press, Bangkok, 1999.
5. David I. Steinberg, Burma/Myanmar: The State, Community and Ethnicity, Oxford University Press, Oxford (UK), 2010.
6. Mary P. Callahan, Making Enemies, Cornell University Press, New York, 2003.
7. Maung Maung, Burma: A Political History, Yale University Press, New Haven (USA), 1967.
8. Melissa Crouch, The Constitution of Myanmar: Law, Politics and Policy, Bloomsbury Publishing, London, 2019.
9. Nick Cheesman, Opposing the Rule of Law: How Myanmar's Courts Make Law and Order, Cambridge University Press, Cambridge (UK), 2016.

10. Renaud Egreteau, Caretaking Democratization in Myanmar: The Military, the State and the Transition to Civilian Rule, Routledge, London, 2016.
11. Robert H. Taylor, The State in Myanmar, Hurst & Company, London, 2009.
12. Thant Myint-U, The River of Lost Footsteps: Histories of Burma, Farrar, Straus and Giroux, New York, 2006.

رابعًا: البحوث والدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية:

1. Nick Cheesman, "The Military, the Courts and the Constitution in Myanmar," Journal of Democracy, Vol. (26), No. (3), Johns Hopkins University Press, Baltimore (Maryland), 2015.
2. Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," Journal of Democracy, Vol. (13), No. (1), Johns Hopkins University Press, Baltimore (Maryland), 2002.

خامسًا: الكتب باللغة العربية:

1. أحمد يوسف أحمد، الدول النامية والتحول الديمقراطي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010.
2. حسن نافعة، الإصلاح السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
3. ـــــــ، الديمقراطية والتحول السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
4. ـــــــ، النظم السياسية المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
5. عبد الإله بلقزيز، الدولة والتحول الديمقراطي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009.
6. عبد الله الأشعل، النظم السياسية في آسيا، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
7. علي الدين هلال، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
8. محمد عبد القادر، التحولات السياسية في جنوب شرق آسيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

The Military Institution and Political Transition in Myanmar: A Historical Analysis of the Military Hegemony Issue from the 2008 Constitution to the 2021 Coup

Dr. Ali Maqsad Fadala Al-Zaidi
Open Educational College/ Jableh Branch – Babylon
Ministry of Education
dktwrly920@gmail.com

Keywords: Myanmar, Political Transformation, Military Institution, Military Dominance, 2021 Coup

Summary:

Myanmar witnessed, during the period (2008–2021), a complex pattern of interaction between the military institution and the trajectory of political transformation, characterized by a duality combining manifestations of political openness with the persistence of military dominance. The 2008 Constitution established a hybrid political structure that entrenched the army's role as a dominant actor within the system by granting it broad constitutional powers, including control over key security sectors and significant influence within the legislative branch, thereby constraining the ability of civilian forces to achieve genuine democratic transformation.

During the period (2011–2020), a quasi-civilian governing model emerged, operating within institutional constraints defined by the military establishment. This produced a fragile balance among political actors and maintained the transformation process within a formal framework that did not affect the core distribution of power. This structure also contributed to weakening civilian institutions and undermining their independence, as the military retained decisive

capacity to intervene when its strategic interests were threatened, whether through constitutional mechanisms or informal influence within various state institutions.

With escalating political tensions following the 2020 general elections, the limitations of constitutional arrangements in managing civil–military conflict became evident, culminating in the 2021 coup, which represented a logical extension of entrenched military dominance rather than a sudden shift in the political trajectory. These developments highlight the structural nature of Myanmar's political crisis as a result of a persistent imbalance of power between civilian and military institutions, explaining the system's susceptibility to reversal and limiting the prospects for a stable and sustainable democratic transition.